



معاً نتحمّل المسؤولية ونُشكّل المستقبل

بيان لجنة وكلاء الوزارة المعنية بالتنمية المستدامة

الصادر في 24 أبريل/ نيسان 2017

لقد جاء اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والذي تم في عام 2015، بمثابة التزام صريح بمسؤولية كافة الدول المشتركة نحو السعي إلى فتح آفاق مستقبلية من أجل حياة جيدة للأجيال الحالية والقادمة في جميع أرجاء الأرض.

كان إقرار خطة عام 2030 برهاناً على أن التكتاف العالمي بشأن القضايا المحورية لعصرنا أمر ممكن. إن تشكيل عالمنا بصورة مستدامة هو الهدف الأكثر طموحاً من بين الأهداف التي تسعى جميع البلدان إلى تحقيقها حالياً، وهي تعوّل فيما يخص ذلك على إجماع لا مثيل له في مشروعيته. هكذا، تتيح خطة عام 2030 إمكانيات هائلة للتعاون وآفاقاً مستقبلية قيمة.

أولاً

في أبريل/ نيسان 1987 نشرت لجنة برونتلند تقريرها النهائي، الذي يمثّل علامة تاريخية بارزة. ففي طي هذا التقرير عرّفت اللجنة التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها الخاصة". واليوم، وبعد مرور 30 عاماً على صدور هذا التقرير، فإن عدد الدول التي تتخذ تدابيراً رامية إلى تحقيق التنمية المستدامة بالاستناد إلى خطة عام 2030 في تزايد مستمر. على هذا النحو يعالج المجتمع الدولي أكبر تحديات القرن الواحد والعشرين، والذي يتمثل في إتاحة الحياة الكريمة لجميع البشر دون تدمير كوكبنا.

يقتضي هذا الأمر حدوث تحول جذري في سلوكنا في العديد من المجالات. وهذا التحول يتطلب بدوره الكثير منّا. ولكنه من شأنه أيضاً أن يتيح أمامنا فرصاً هائلة، إذا تناولناه معاً بذكاء وشجاعة وبشكل خلاق. فسياسة الأستدامة الجيدة تفتح إمكانيات اقتصادية عظيمة على الصعيدين الوطني والدولي عن طريق تشجيع الابتكار والاستثمار المستدام في التكنولوجيات والشركات الواعدة، وتخلق وتأمين بالتالي فرص عمل دائمة. كما إنها تقوم علاوة على ذلك بتعزيز التماسك الاجتماعي، في حال رافقت عمليات التغيير الاقتصادي أيضاً تحسنات اجتماعية تسترشد بمبدأ العدالة وتشمل الأشخاص في جميع مراحل

الحياة وتضمن المساواة وعدم إهمال أي فئة أو مجموعة. تقوم سياسة الاستدامة كذلك بحماية الأسس الطبيعية لحياتنا من خلال الحفاظ على الحدود البيئية لكوكب الأرض.

ثانياً

تواكب الفرص المتاحة والتقدم الذي يتم إحرازه في مجال الاستدامة من الناحية الأخرى التطورات التي تتم عن وجود أزمات في مختلف أنحاء العالم. ففي مواجهة التغييرات المرتقبة والتعقيد الذي تتسم به السياقات العالمية، تنمو في بعض الأحيان الرغبة في إيجاد إجابات بسيطة وحلول تلتزم بنطاق الحدود الوطنية فقط.

بيد أن المجاعات ونفشي الأوبئة والأزمات المالية وتغيُّر المناخ والإرهاب والحروب وتدفق اللاجئين، كلها تؤكد وبوضوح على أن التحديات الكبيرة في عصرنا متعددة الجوانب ولا تتوقف عند الحدود الوطنية. علاوة على ذلك، فالكثير من الأزمات والمشاكل الراهنة ترجع في الأصل إلى عدم الامتثال إلى مبدأ التنمية المستدامة. فإرجاء واجباتنا إلى الأجيال المقبلة أو الإلقاء بها على كاهل المناطق الأخرى من العالم هو أمر غير عادل، ولا يمكن أن يكلل بالنجاح على المدى الطويل. فلن يتسنى لنا الوصول إلى الرخاء الدائم، وتحقيق السلم، وضمان بقاء الإنسان حياً على وجه كوكب الأرض إلا من خلال ملائمة أسلوب الحياة ونمط الاقتصاد ليتماشيا مع التنمية المستدامة.

أما فيما يخص مسألة صياغة العولمة بشكل عادل، فالاستدامة تُعتبر هي الحل الرشيد والذي يتسم في الآن ذاته بكونه ذي رؤية مستقبلية لهذا الموضوع. فالبشر على وجه الأرض يجمعهم أكثر مما يفرق بينهم. إننا نتحمل سوياً المسؤولية عن مستقبل البشرية، ولن يتسنى لنا إيجاد حلول لمشاكل هذا العالم إلا معاً، وذلك لما فيه صالح للأجيال الحالية والقادمة. تضطلع الأمم المتحدة بدور محوري في هذا الشأن. كما يمكن للاتحاد الأوروبي ومنتديات التعاون الأخرى، مثل مجموعة الدول السبع أو مجموعة العشرين، بل ويتعين عليها تقديم مساهمات هامة في هذا الصدد.

وعليه، فالسياسة الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة تتطلب بالذات في الوقت الراهن لا الإنقاص بل الزيادة من قدر التعاون على المستوى المحلي والإقليمي والوطني والدولي. فهي لا تخفي التعقيد الذي يتسم به العالم ولا الحقائق العلمية بهذا الشأن، ولا تتجاهلها، بل تشرحها بكل صدق وتراعيها من خلال حلول طموحة وشفافة. تتيح خطة 2030 للأطراف الفاعلة إمكانية الاجتماع مجدداً على أساس تم الاتفاق عليه بشكل مشترك، وبناء الثقة فيما بينها عن طريق إحراز نجاحات خلال تنفيذ الخطة. بالتالي، فمن شأنها المساهمة في التغلب على الصراعات. كما تضع خطة 2030 التقدم الملموس مقياساً لنجاحها، وتكسب بهذا الشكل ثقة الناس في مصداقية الدولة وقدرتها على إيجاد حلول للمشاكل.

ثالثاً

إن التنفيذ الناجح لخطة عام 2030 لا يعتبر ترفاً، بل أمراً ضرورياً، خاصة في تلك الفترات الصعبة سياسياً على المستوى العالمي. يتطلب هذا الأمر إلى جانب الاستعداد للتعاون على الصعيد الدولي أيضاً وبشكل خاص تطوير وتطبيق مفاهيم تشغيلية قوية. يجب مراعاة التنمية المستدامة عند اتخاذ التدابير في كافة المجالات السياسية، ذلك بوصفها مبدأ توجيهياً للسياسة على المستوى المحلي والإقليمي والوطني والأوروبي والدولي. إن خطة عام 2030 هي بوصلة في يد كافة الأطراف الفاعلة في جميع أنحاء العالم، ترشدها جميعاً بشكل مشترك.

يُعتبر الإصدار الجديد للاستراتيجية الألمانية للاستدامة، والذي أعمدته الحكومة الاتحادية في مطلع عام 2017، هو خطوة أولى هامة على طريق تنفيذ خطة عام 2030 - في ألمانيا ومن قبلها ومعها. من خلال هذا الإصدار الجديد، تقوم الحكومة الاتحادية بإدراج مساهماتها ضمن الجهود العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، والنهوض بالمسؤولية عن الآثار المترتبة على تصرفاتنا داخل وخارج حدود البلاد.

نحن نؤيد سياسة الإضطلاع بالمسؤولية على الصعيدين الوطني والدولي. كما إننا عقدنا العزم على تشكيل عالمنا بصورة مستدامة، بالتعاون مع شركائنا الوطنيين والدوليين، وذلك لكي يتسنى لكل البشر نيل حياة طيبة في بيئة سليمة - اليوم وغداً.